رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بوزارة التعليم العالي في حوار لـ" الثورة" :

50 جامعة حكومية وأهلية تأسست بدون الحد الأدنى للجودة

قطعت بلادنا شوطاً كبيرا في ميدان التعليم العالي منذ سبعينات القرن الماضي، عندما تأسست أول جامعتين حكوميتين هما جامعتا صنعاء وعدن، واستمرت وتيرة إنشاء الجامعات حتى بلغ عددها (10) جامعات حكومية إلى جانب (4) تحت التأسيس، والتي أنشأت لتلبية زيادة الطلب على التعليم الجامعي.

حوار/ نجلاء الشعوبي

لكن تلك الجهود لم ترافق بجهود حقيقية لتحسين جودة التعليم العالي،كما رافق ذلك تأسيس التعليم الجامعي الأهلي الذي بدأ عام 1993م، شهد هو الآخر توسعا مضطردا إلى أن وصل عدد الجامعات الأهلية في 2012م إلى (33) جامعة وكلية ومعهداً عالياً، ونتيجة لتدني مستوى التعليم الجامعي، وحرصا من الدولة على تأهيل مؤسسات التعليم العالي لتصبح مؤسسات لها ثقلها على المستوى المحلي والإقليمي في تقديم خدمات تعليمية ذات جودة علمية عالية مقارنه بما تقدمه مؤسسات التعليم العالمية، فقد استدعى الأمر إيجاد آلية جديدة تضمن جودة التعليم العالي، وذلك من خلال تأسيس جهة رسمية معنية بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تهدف إلى تحسين وتنظيم التعليم وفق معايير عالمية للاعتماد وضمان الجودة، وتمثل ذلك بتأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، والذي أنشئ بقرار جمهوري رقم (66) لسنة 2009م. وفي هذا الإطار التقينا برئيس المجلس، الأستاذ الدكتور/ عبد اللطيف حيدر الحكيمي، الذي بدوره أوضح لنا أهمية المجلس وأهدافه والمعايير التي ينبغي أن تنطبق على كافة مؤسسات التعليم العالي بما يضمن الجودة في استراتيجية التعليم العالي في بلادنا.

• كيف يمكن أن نبسط مفهوم الاعتماد الأكاديمي للمهتمين؟

- الاعتماد الأكاديمي هو آلية من آليات ضمان جودة التعليم، والحقيقة كان في الماضي عدد المتعلمين يشكل نسبة قليلة، وكذلك هيئة التدريس والأساتذة المعتمدين الذين كانوا بأعداد قليلة إلا أن جودتهم عالية، فكان لا يلقي المحاضرة إلا أستاذ الجامعة أو التعليم العام، إلى جانب أن عدد الطلاب كان بسيطاً ومحدوداً فبالتالي كانت فرصة المعلم كبيرة بأن يؤدي رسالته على أكمل وجه، لكن اليوم مع زيادة عدد الطلاب بالجامعات حتى بالمدارس، وضعف مستوى مخرجات التعليم أصبح من الصعب ضمان جودة التعليم، لذلك بدأ الناس يشكون من جودة التعليم ومخرجات التعليم العالي، حتى كانت الشكوى من المهنيين الذين لا يدخلون حتى في أسياسيات المهنة، لذلك كان لابد من وجود آلية لكي يطمئن المجتمع بأن الخريجين مفيدون للمجتمع، وتطمئن الدولة بأن ما ينفق على التعليم الجامعي أو العام فعلا يؤتي ثماره، لذلك فإن فكرة الاعتماد الأكاديمي في الغرب يختلف عنا لأنه نشأ لضرورة مختلفة وخاصة في أمريكا التي بلغت تقريبا حوالي مائة عام للتعليم الجامعي، ومعظمه نظام خاص وبالتالي أي مؤسسة وأي جهة خاصة تعليمية تطبق آلية لرقابة على التعليم، فالجامعات الخاصة التي تحترم نفسها وتحترم الجودة قررت أن تنشئ تحالفات تهدف إلى تمييز الجامعات الجيدة عن الجامعات غير الجيدة، فكان اتجاه تطوعي من المؤسسات التعليمية لأجل الحفاظ على سمعتها وكرامتها ونزاهتها الأكاديمية، أما في بلادنا فيختلف الوضع بالذات منذ عام 1994م بعد مؤتمر اليونسكو الذي افتتحت وزارة التعليم العالي على أساسه جامعات في كل مكان، فبدأ الحديث عن كيفية افتتاح جامعات تفتقر إلى مبان أساسية وتفتقر إلى تجهيزات وإلى مختبرات حتى لأعضاء تدريس حتى أنها تفتقر إلى طلاب جيدين، وبالتالي فقد أتت آلية الاعتماد الأكاديمي من ضمن الآليات التي تطمئن الناس والحكومة بضمان جودة التعليم، ونحن نستطيع أن نقول الاعتماد الأكاديمي إذا ما استخدم الاستخدام الجيد سوف يتطور التعليم في بلادنا في غضون سنوات.

أهداف

•ما هي المهام التي سينهض بها مجلس الاعتماد الأكاديمي، خصوصا وثقافة الجودة لا تزال لدينا في البدايات؟

- مجلس الاعتماد الأكاديمي هو الجهة المسئولة عن شئون ضمان الجودة وتحقيق معايير الاعتماد وله على وجه الخصوص ممارسة المهام والاختصاصات التالية: وضع آليات نشر الوعي بثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي لدى مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، - وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي، تشكيل اللجان المتخصصة للقيام بأية سهام يقتضيها عمله، وتقديم توصياتها في هذا الشأن، وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ضمان جودة التعليم العالي والإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك، - وضع أسس وآليات استرشادية لقيام مؤسسات التعليم العالي بالتقويم الذاتي لأنشطتها ككل وكذلك لبرامجها ومخرجاتها،التأكد من تحقيق مؤسسات التعليم العالي لأهدافها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم برامجها ومخرجاتها بأدوات القياس المناسبة، التوصية باعتماد مؤسسات التعليم العالي واعتماد برامجها طبقاً للأسس والمعايير، مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي ومدى التزامها بالأسس والمعايير المعتمدة،إصدار شهادات اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها طبقاً للأسس والمعايير الأكاديمية، التوصية بترخيص إنشاء مؤسسات تعليم عالي أهلية وفقاً للمعايير الأكاديمية المعتمدة، اقتراح مشاريع اللوائح والأنظمة والتعليمات الخاصة بمهامه ورفعها للوزير لاستكمال الإجراءات القانونية بشأنها، التوصية للوزير بتوجيه إنذار المؤسسة التعليم العالي المخالفة للأسس والمعايير المعتمدة لإزالتها خلال المدة التي تحدد لهذه الغاية، التوصية للوزير بإيقاف قبول الطلبة في مؤسسة التعليم العالي المخالفة للأسس والمعايير المعتمدة إذا لم تقم بإزالتها خلال المدة المحددة، وكذلك إغلاقها بصورة مؤقتة أو دائمة، تحديد الرسوم التي تدفعها مؤسسة التعليم العالي مقابل قيام المجلس بالاعتماد العالم والخاص والمتابعة السنوية، ومقابل تقديم أي خدمات للمؤسسة بناء على طلبها ضمن مهام المجلس وصلاحياته، إعداد مشروع الموازنة السنوية للمجلس ورفعها إلى الوزير لرفها إلى مجلس الوزراء لإقرارها وإدراجها في الموازنة العامة للدولة، إجراء دراسات وأبحاث تتعلق بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم والعالي ونشرها، ونشر القرارات الصادرة عن الوزارة ذات العلاقة بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في وسائل الإعلام المختلفة، تبادل الخبرات مع الجهات المماثلة على مستوى الوطن العربي والعالم، وعقد المؤتمرات والندوات والورش ذات الصلة بالاعتماد الأكاديمي وثقافة الجودة

سياسة تصدير المخرجات إلى السوق دون جودة تضر بالخريجين ولا تفيدهم

والمشاركة فيها المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

•هل بدأتم في وزارة التعليم العالي خطوات هذا المضمار الشاق؟

- منذ عام 2000م، بدأت الوزارة بنشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي اليمنية وذلك بالتعاون مع منظمات دولية عدة، وفي بداية عام 2002 قامت الوزارة بالبحث عن جهات دولية للمساعدة في تطوير نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، وبدأت الأنشطة العملية في عام 2005، حيث بُذلت جهود كبيرة لتقييم بعض مؤسسات التعليم العالي، فقد كلفت الوزارة عدداً من الفرق تضم متخصصين من الوطن العربي والعالم لتقييم مؤسسات التعليم العالي الأهلية، ونتج عن ذلك التقييم إغلاق عدد من البرامج الأكاديمية وخاصة برامج الطب البشري في كل الجامعات الخاصة باستثناء واحدة منها، كما تقرر إغلاق فروع معظم تلك الجامعات في المحافظات، كما تم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم عدد من البرامج الأكاديمية شملت: برنامج الحاسب الآلي في جامعات صنعاء، وعدن، والعلوم والتكنولوجيا، وتقييم برنامج معلم اللغة الإنجليزية بجامعة صنعاء، وبرنامج الهندسة الكهربائية بجامعتي صنعاء وعدن، وساعدت تلك التقييمات في التعرف على جوانب القوة والجوانب التي بحاجة إلى تحسن في تلك البرامج الأكاديمية، وعملت الوزارة - حديثاً - على تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، حيث صدر القرار الجمهوري عام 2009 بتأسيس المجلس وتحديد أهدافه ومهامه ، ثم تبعه قرار رئيس مجلس الوزراء في مارس من عام 2010 بتسمية أعضاء المجلس، وفي صيف نفس العام، استكملت الوزارة إعداد نظام ولوائح ومسودة معايير ودليل الاعتماد الأكاديمي، وتوج ذلك في يونيو 2012 بإصدار القرار الجمهوري رقم (66) بتسمية رئيس المجلس، وبموجب قرار تأسيسه، يلتزم مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي بالعمل على تحقيق الوجهين الرئيسيين للغرض من إنشائه، وهما: المساعدة في تحسين جودة التعليم العالي، وتوفير آلية للمساءلة. ويدرك المجلس أن مسؤولية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تقع على مؤسسات التعليم العالي نفسها. وبذلك فهو يحترم الاستقلالية الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، وسيطبق معايير ضمان جودة واعتماد سيتم التشاور بشأنها مع جميع المنتفعين.

استراتيجية

•وكيف يتم تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي ضمن الاستراتيجية التنفيذية؟

-في بلادنا الاعتماد الأكاديمي له نظام مختلف بحيث لا نستطيع أن نطبق المعايير الدولية كما هي حرفياً، نتيجة التوسع غير المدروس للتعليم العالي، والتي ربما كانت ضمن سياسة فلسفة السوق بحيث يتم تصدير مخرجات الجامعات للسوق، لكن للأسف هذه آلية في بلدنا لم تعد تفيد الطالب الذي يحرص أن يأخذ شهادة، والشركات الكبرى والمصانع الكبيرة ذات مصداقية تفحص هؤلاء الخريجين وتقابلهم وتمحصهم، رغم أن معظم التعيينات تأتي عبر العلاقات الشخصية وعلاقات أسرية وقبيلة وهو نوع مختلط من العلاقات أي نوع من العلاقات التي تسمح بأن نغربل مؤسساتنا التعليمة، وهذا وضع قائم لا نستطيع أن تنكره، وبالتالي ما علينا إلا وضع آلية تناسب واقعنا لكي نشق طريق الاعتماد،فنحن في مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم لا نفكر بأن نطبق المعايير الغربية كما هي وأمامنا وضع تعليمي قائم، ولدينا حوالي 36 جامعة أهلية وعدد منها قادم تحت التأسيس وعشر جامعات حكومية، وبعض الجامعات يزيد عدد طلابها عن ثمانين ألف طالب وطالبه، وعندنا أربع جامعات حكومية تحت التأسيس، بمعنى أصبح لدينا ما يقارب خمسين جامعة، وما يقارب ثلاثمائة وثلاثين ألف طالب وطالبة، لذلك كان لأبد أن نفكر بأن هذا الوضع القائم الناتج عن كثرة الجامعات الأهلية والحكومية التي أسست بدون توفير معايير الحد الأدنى الأكاديمية، والذي نقصده بالحد الأدنى هو عدم وجود بنيه تحتية لمعظمها ولا تتوفر فيها كوادر تدريسية كافية ولا توجد لديها مختبرات ومعامل ولا تمتلك مناهج نطمئن لها، وبالتالي قسمنا الاعتماد في اليمن إلى أربع مراحل، برغم أنه في العالم مرحلتان بالكثير، الذي يسمى بالاعتماد المؤسسي أي اعتماد الجامعة ككل أو ما يسمى الاعتماد المهني التخصصي، أي تخصص معين مثل طب، هندسة، أسنان، محاسبة ...الخ، وهو اعتماد نوعي فقط، أما في اليمن فقد اضطررنا إلى أن نصيغه إلى أربع مستويات، مستوى ما سمي بداية، وهو المستوى الذي يهتم بالبنى الأساسية، ويتعرض للبنية القانونية للمؤسسة، أي أنها مؤسسات قانونية للدولة ويجب أن تكون مصادر تمويلها مشروعة وأن تكون عندها أرض ومبان خاصة بها، المعيار الثاني من المعايير وهو الذي يهتم بالبنية الأكاديمية للمؤسسة التعليمية، هل هذه البنية حقيقية، وهل هناك مقررات تفصيلية واضحة، هل يتوفر أعضاء تدريس أو كادر تدريسي متفرغ، لأننا نلاحظ أنه يوجد كلية تحتوى من 500-400 طالب وطالبة لا يوجد فيها من 3-2 أعضاء هيئة تدريس، فإننا لا نسمح بهذه المهزلة بأن تستمر في الجامعات الحكومية والخاصة للأسف، لأنه حتى الجامعات الأهلية والتي استضفنها من خارج اليمن على أمل أنها سترسي قواعد جيدة في التعليم الجامعي وبالتالي الجامعات الخاصة اليمنية ستحسن من أدائها نتيجة التنافس معها، لكن فوجئنا بأنها هي نفسها نزلت إلى نفس المستوى، المعيار الثالث هو يركز على البنية الأساسية للمؤسسة فهذا مثل مستوى بداية وبالتالي فهو مستوى يتحدث فيما يجب تكون البداية الأساسية، المستوى الثاني مستوى أساس بمعنى أن الجامعة لا يكفي أن يكون عندها أعضاء تدريس لكن يجب أن يكون عندها تجهيزات وهي تستخدم الاستخدام الجيد، وعلى الميزانية التعليمية التي يستفاد منها، بحيث يتم تدارس النتائج في كل 4-3 سنوات بحيث يعاد مراجعة لأداء الجامعة من خلال البحث في مستوى خريجيها في السوق فيتم ملاحظة جوانب القوة لديها وبناء على ذلك تعود وتراجع مخرجاتها ومقرراتها الدراسية وبرامج التعليم، لذلك المستوى الثاني سمي مستوى أساس بمعناه بدء أساس ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليم العالي، المستوى الثالث هو مستوى الاعتماد وهذا هو الموجود في كل دول العالم أما نحن بدأنا بمستويين قبل المستوى الثالث هو مستوى الاعتماد وهو يعتمد على المعايير العالمية المعروفة التي يجب أن تكون لها رؤية وهدف ورسالة وخطة استراتيجية وقيادة واعية تعي ما تريد، وتقود المؤسسة هذه ولديها بعض الأسس وخطط بحثية ولو قصيرة المدى وأن كوادرها التدريسية فعالة تنمو باستمرار، وأن هذه الجامعة عندها آلية داخلية للتحسين المستمر وهكذا نسميه مستوى إنجاز، والمستوى الرابع والأخير هو مستوى تميز، وهو ما يسمى التميز في التخصصات، مثل الجامعة الأولى في الطب، أو الهندسة أو غيرها، فهذه الأربعة المستويات خلال 10-8 سنوات نستطيع أن نجني ثمارها، ولا نستطيع أن نبالغ ونقول جميع المستويات وإنما لبعض منها على مدى عشر سنوات قادمة، في ظل الأمور التي تسير معنا وكيف الجو العام والظروف السياسية ستخدمنا للسير للأمام.

الشروط المطلوبة

•ما هي الشروط التي تضعونها أمام الجامعات للحصول على الاعتماد.. طبقا لواقعنا كما أسلفت ؟

-شروط الاعتماد الأكاديمي تقوم حسب نوع المرحلة سواء كانت البداية أو مرحلة الأساس مرحلة الاعتماد العام (انجاز) ومرحلة التميز، بحيث لكل مرحلة خصوصية وشروط خاصة، ونحن الآن أنجزنا معايير المرحلة الأولى والتي ستعلن خلال هذا الشهر على جميع مؤسسات التعليم العالي باليمن، وأي جامعة لم تتقدم فهذا يؤشر على أن هذه المؤسسة التعليمية غير مؤهلة حتى لمستوى بداية، بحيث يجب أن يتقدموا ويبدأوا بدراسة تقويم ذاتي لذاتهم، ونحن على استعداد أن نقدم كل الدعم الفني للمؤسسات التعليم العالي حتى نستطيع أن نقيس جوانب القوة لديها وننظر أين جوانب الضعف أو التي تحتاج إلى تحسين حتى نستطيع أن تحسن، وقد عملنا بشقين بجانب الدعم والجانب الآخر تقييم لأننا لسنا شرطة على مؤسسات التعليم العالي، إنما نحن هنا لنساعد لرقي المؤسسات التعليمية، فنحن لو استخدمنا ثمار التعليم العالي في البلد مثله مثل السياحة كمصدر دخل قومي لإتاحة الفرصة لتدريس أبنائنا الطلاب الذين يأتون من الخليج، بالتالي لو تم تطوير التعليم والخريجين الذين من هنا واستطاعوا أن يعملوا في البلدان التي كانوا يعيشون يجعل الكثير يسعون للدراسة هنا مما ينعكس على الدخل القومي، نحن قادرون على هذا إذا كانت عندنا الإرادة ضمن رؤية الدولة.

•ما الخطة التي رسمتموها للسير في آليات تنفيذ معايير الاعتماد الأكاديمي؟

-تبدأ الآلية بوضع المعايير ثم تقوم المؤسسة بدارسة تقويم ذاتي، حيث تقوم المؤسسة بتقييم ذاتها بذاتها ونحن نقول الاعتماد والجودة وهي مسؤولية تعليم الجامعات الحكومية والأهلية، ودورنا فقط المساعدة والعون، وقد تم وضع المعايير بحيث أن معايير المرحلة الأولى

> **مهمتنا الأولى نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي**

> **333000 طالب وطالبة، لايتوفر لديهم الحد الأدنى من المعايير الأكاديمية.**